http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (2038) السنة الثامنة - الأربعاء (9) شباط 2011

٨٢ برلمانية خارج نطاق المشاورات السياسية

السهيل: قادة الكتل "لا يحترمون الشباب" والمحاصصة تبدل اسمها إلى الشراكة

□ متابعة/ المدى

انتقدت النائبة عن التحالف الوطني صفية السهيل، امس الثلاثاء، قادة الكتل لعدم احترامهم رأي المرأة والشباب العراقي، في اختيار المرشحين للوزارات وخاصة الأمنية، فيما أكدت أن المحاصصة السياسية في البلاد أصبحت مزدوجة تحت مسمى الشراكة الوطنية.

تخوف عدد من النسوة العراقيات من "تغييب" المرأة عن الساحة السياسية العراقية وعن مراكز صنع القرار في بلد لا يزال يكافح كثيرا لإرساء وتثبيت أسس الديمقراطية بعد عام ٢٠٠٣.

وتزايدت مخاوفهن خلال الأشهر القليلة الماضية بعد أن غابت أو "غيبت" الأسماء النسوية عن التشكيلة الوزارية الجديدة لرئيس الحكومة نوري المالكي، واقتصرت مشاركة المرأة على حقيبة دولة ضمن تشكيلة مكونة من ٤٢ وزيرا.

وقالت السهيل لوكالة السومرية نيوز إن "اختيار المرشحين لشغل الوزارات الأمنية تناقش من قبل قادة الكتل السياسية فقط، من دون إشراك المرأة السياسية فيها، على الرغم من الرأي الذي تمتلكه المرأة في تلك القضية"، مستبعدة "دعوة المرأة للمشاركات في مناقشات اختيار المناصب الأمنية".

وكانت القائمة العراقية حملت، أمس الاول، رئيس الوزراء والكتل السياسية مسؤولية تردي الوضع الأمني في البلاد، بسبب عدم حسم مرشحي الوزارات الأمنية، فيما أوضحت أنها قدمت ثلاثة أسماء لشغل حقيبة الدفاع دون تسلم رد بالرفض أو القبول.

ويبلغ عدد النساء في مجلس النواب العراقي ٨٢ نائبة، من أصل ٣٢٥ مقعدا نيابيا، وهو ما يمثل نسبة ٢٥ ٪ من المقاعد النيابية وفق الكوتا المخصصة للمرأة.

وعندما صوت مجلس النواب في كانون الأول الماضي على حكومة المالكي، شهدت الجلسة خطاباً مؤثراً للنائبة الكردية آلا طالباني، قالت فيه "الديمقراطية في العراق ذبحت بميزان العنصرية كما كانت تذبح بميزان الطائفية في السابق".

وأثار غياب المرأة عن تشكيلة الحكومة ردود فعل واسعة من أوساط النسوة السياسيات والمنظمات والجمعيات المهتمة بشؤون المرأة.

وأضافت السهيل أن "الوزارات التي أعلن عنها، والتي لم تعلن حتى الآن، تمت بدون أدنى اعتبار لرأي المرأة السياسية، مما يؤشر وجود ممارسة غير صحيحة في اختيار الأفضل لتلك المناصب وخاصة الأمنية"، متسائلة عن "أسباب اقتصار اختيار الوزراء الأمنيين على رئيس الوزراء وبعض قادة الكتل السياسية، الذين لم يحسموها حتى الآن".

وأشارت النائبة عن التحالف الوطني إلى أن "المرأة منعت وما زالت تمنع حتى من التعبير عن رأيها"، مؤكدة أن "المرأة وشريحة الشباب غير مشمولين بالشراكة الوطنية ومن اي نقاش وفق أسس كثيرة ومختلفة"، بحسب قولها.

ولفتت السهيل إلى أن "المحاصصة في البلاد هذه المرة أصبحت مزدوجة، كونها موجودة في الحكومة والبرلمان والوظائف، التي تمنح لهذا الطرف أو ذاك ومناصب الوكلاء والمستشارين والمدراء العامين، وحتى عمال الخدمة في الدوائر الحكومية، تحت مسمى الشراكة الوطنية".

وكان عدد من البرلمانيات وممثلات عن منظمات نسائية هددن في كانون الثاني الماضي، باللجوء إلى المحكمة الاتحادية في حال عدم تلبية رئيس الوزراء نوري المالكي لمطلبهن، بتمثيل المرأة في الوزارات التي ما تزال شاغرة في الحكومة.

وكانت الكتلة النسوية في البرلمان عقدت مؤتمرات صحافية عدة بعد الإعلان عن التشكيلة الحكومية الجديدة طالبت فيها بإخراج وزارة المرأة من المحاصصة المعتمدة، وإعطائها حقيبة فاعلة، منتقدة التشكيلة الوزارية لعدم تخصيص أي حقيبة فيها بالمرأة.

يشار الى ان رئيسة الدائرة الانتخابية في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، حمدية الحسيني، شددت في وقت سابق على ضرورة أن تعمل المرأة لتثبت وجودها في المجتمع، وأن يكون لها الأثر الكبير في بناء العراق خلال المرحلة المقبلة.

وتقول إن "المرأة العراقية عانت كثيرا خلال الحقبة السابقة من عنف واعتقال وتعذيب حالها حال الرجل، فليس هناك ما يمنعها من أن تصبح رئيسة جمهورية أو رئيسة حكومة أو أي منصب آخر، فهذا الحق مكفول لها بالقوانين والشرائع السماوية".

وترى الحسيني أن "ما يمنع المرأة من شغل دورها الحقيقي في المجتمع العراقي يتمثل بنظرة الرجل إلى المرأة، وكأنها أقل شأنا منه، وهذه النظرة تسود في دول عدة وليس في العراق وحده".

وتتساءل "لماذا لا تحصل المرأة على حقوقها الطبيعية إلا من خلال (الكوتا)".

وتؤكد الحسيني أن "دور المرأة العراقية في تبوؤ مراكز صنع القرار بالبلد في تراجع، فبعد أن كانت المرأة تشغل ست حقائب وزارية في حكومة الجعفري، أصبحت خمساً في حكومة المالكي الأولى، وفي الثانية اقتصرت مشاركتها على حقيبة دولة واحدة ليس الا".

وما تزال الوزارات الأمنية وهي الداخلية والدفاع والأمن الوطني شاغرة وتدار بالوكالة، منذ نحو شهرين، من قبل رئيس الوزراء نوري المالكي باعتباره القائد العام للقوات المسلحة، ولم يتفق حتى الآن الفرقاء السياسيون لاختيار الوزراء المناسبين لشغل هذه المناصب المهمة.

ومنح البرلمان العراقي في جلسته التي عقدت، يوم ٢١ كانون الأول الماضي، الثقة لحكومة غير مكتملة يترأسها نوري المالكي.

وبلغ عدد الوزارات، التي صوت عليها ٣٨ وزارة من بينها تسع وزارات بالوكالة وهي وزارة الداخلية والدفاع والأمن الوطني التي أوكلت إلى رئيس الوزراء، ووزارة التجارة التي أوكلت إلى نائب رئيس الوزراء روز نوري شاويس، والكهرباء أوكلت إلى نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني، ووزارة المرأة أوكلت إلى وزير الخارجية هوشيار زيباري، ووزارة الدولة لشؤون المصالحة أوكلت إلى وزير التعليم العالي علي الأديب، والبلديات أوكلت مهامها إلى وزير الإسكان محمد صاحب الدراجي، وأخيرا وزارة منظمات المجتمع المدني إلى وزير الهجرة والمهجرين ديندار نجمان، ومن بين الوزارات أيضا ١٢ وزارة دولة.

الشعور بالاحباط والتهميش يخيمان على الشباب

بالعربي الصريح

ساعة المثقف المتأخرة

■ علي عبد السادة

لم تحضر المقولات والتنظيرات عن المثقف الثوري في خضم توهج الحركات الاجتماعية المستهدفة للتغيير.

بعد انتصار ثورة الياسمين، باتوا يتعاطون في تونس مفردات جديدة تستفز الوسط الثقافي، يقولون إن الثورة تجاوزت المثقفين ولم تعتبرهم. الحراك الثائر جعلهم يتفرجون وحسب.

بينما لا يزال مقعد المحرك والمحرض المدني في العراق فارغا ولا تشغله النخبة.

طوال سنوات استغرقنا في الترويج لفكرة سقوط الماركسية التقليدية التي تعظم من دور وفاعلية العمال والفلاحين، وقلنا ان الماركسية الجديدة وضعت المثقف في الصدارة واوكلت اليه جميع اسباب التحول، وراح الجميع يتغزل بـ"غرامشي" وأصول المجتمع المدني. هكذا جمد العمال في براد البطالة، وجلس المثقفون في ورش عاجية نائية بذريعة الاغتراب. ولم يحدث شيء، ووجد الأصوليون والمتطرفون الدينيون وعرابو الديكتاتوريات فرصتهم السانحة للبقاء والنمو.

بعد ذلك قلنا ان الماركسية الجديدة اكثر ملائمة لعالم اليوم، أشد قربا من تطلعات التغيير، وتناغمت مع الحاجة المعاصرة الى معالجة السكون المجتمعي إزاء رسوخ الأنظمة الشمولية وقدرتها على الديمومة، لكن هذا لم يكن على حساب احتراق المثقفين وقودا للتحولات.

هكذا انشغلنا بالتعريف، وصرفنا الكثير من المصطلحات لنتوصل ايهما اصح وانسب لنا: القديم، لنعتذر لليسار الكلاسيكي؟ ام هو هذا المحدث المزعوم لنقول لا للحرس الهرم. هكذا سار الماء من تحت اقدام النخبة الثقافية، ولم يعترف الشارع بزمنهم وسكونهم، واختار لحظته المقرونة بالحاجة والمصالح. وحلق بعيدا ليلقن صالونات (المبدعين) درسا في كيفية الحياة.

العالم اليوم لا يحتاج الى مزيد من العزلة، لا يحب مشتغلين في الثقافة يتحجرون في مكاتبهم، او يتزلفون ليافطات الحكومة. العالم اليوم مهووس بجيل يضع "التحرر" والمواطنة على رأس الاولويات شأنها شأن الخبز والماء. العالم اليوم، وهو كائن شبكي معولم يجتمع بسرعة الفيس بوك والبريد الالكتروني، لن يبقي مكانا للقابعين في علب جاهزة.

اتذكر ان تشكيليا دعاني لزيارة معرضه بعد عشرة أيام من تفجيرات واسعة في الحلة، وبينما أسمع حماسه وهو يبلغني الدعوة، شعرت انه يحمل، باللون، رسالة ما. ربما سيقول شيئا، او انه سيأتي بلوحات تقاوم سريالية الموت العراقي. أبدا لم يكن شيئا من هذا، كان معرضا انطباعيا، اذ لم ينس هذا الصديق اجازته في برلين.

بينما لا يسعني، في المقابل، المخرج خالد يوسف حين قال، دامعا، انه لم يستطع ان يكون سينمائيا ليحمل كاميرته ويعتلي سقوف العجلات والدبابات ليصور مشهد ميدان التحرير وهو يزهر بالرؤوس واليافطات ويسجل دوي التغيير من حناجر الفتيان، قال انه لم يتمكن الا ان يكون "مواطنا". كان هذا تداركا سريعا للعنة هروب الثورات عن المثقفين. فهذا زمن يصنعه جيل يخدعك بروده وتحتال عليك بلادته.

أظن، في ظل هذا النوم الثقافي الطويل، ان حاجة كبيرة لإعادة تعريف دورنا، بل اعادة صياغة فعلنا الثقافي وتخليصه من هواجس السلطة واطر المهرجانات والمنتديات التي لا تتجاوز كونها (ملهاة) تستأنس النخبة بموسيقاها. وتعديل الساعة الثقافية على توقيت المجتمع.

أظن ان تعاريفا بالية ارهقتنا، ودورا عقيما أتعب اشتغالنا، وقوالب جاهزة حطمت ادواتنا، ومحفوظة للاغتراب والعزلة رمتنا بعيدا، حان وقت نسيانها والانتباه لدور اكثر قربا منا، أشد تمسكا باحلامنا. هكذا نهدد احتكار الطغاة لمصائرنا. فهم أكثر راحة في غيابنا.

متابعة

التظاهرات تحصل على دعم المجتمع المدني ورجال الدين

الاحتجاجات تنتشر سريعاً في العراق

□ عن موقع: أفكار حول العراق

خلال الاسبوع الماضي اندلعت مظاهرات صغيرة في عدة مدن من العراق، البعض منها كان تضامنا مع الاحداث في تونس ومصر لكنها كلها انتهت بدعوة الاحزاب والسياسيين الى توفير الوظائف والخدمات ومحاربة الفساد.

المظاهرات انتشرت بسرعة ويمكن ان تشكل تحديا جديا بالنسبة للحكومة التي تفتقد الى الارادة والهدف لمعالجة شكاوى الناس واولى تلك الاحداث كانت في نهاية شهر كانون الثاني الماضي حيث تجمع الناس في مكانين مختلفين من بغداد لدعم الاحداث في مصر وفي اليوم التالي كانت هناك احتجاجات في منطقة الحسينية وخارج المنطقة الخضراء وخلال الاحداث الاخيرة طالب المتظاهرون بخدمات حكومية افضل وان لا تقوم الحكومة بطرد الناس الساكنين في المباني الحكومية وفي يوم الجمعة الذي تلاها تظاهر ٣٠٠٠ شخص في الديوانية على نقص الخدمات والبطالة وفي نفس اليوم كانت هناك ثلاثة احتجاجات في العاصمة كان احدها يضم ٢٠٠ شخص في وسط بغداد تضامنا مع الاحداث في تونس ومصر وادانوا ايضا إجراءات تقييد الحريات العامة، منادين بتوفير خدمات افضل كما شهدت منطقة الحسينية احتجاجا آخر على نقص الكهرباء والماء والفساد ايضا، وفي الخامس من شهر شباط فرقت الشرطة في النجف الناس عن التظاهر دعما للانتفاضة المصرية بعد رفض المحافظ ان يجيز تلك المظاهرة.

في السادس من شباط خرج ١٥٠٠ متظاهر الى شوارع محافظة البصرة مطالبين بخدمات افضل واقالة محافظ واعضاء مجلس المحافظة وقد قامت شرطة مكافحة الشغب باعتراضهم وقام وفد صغير منهم بمقابلة المسؤولين لإيصال صوت المتظاهرين ومطالبهم بالكهرباء والوظائف ومحاربة الجريمة والفساد.

وكانت إحداث مشابهة لها قد حدثت في مدينة الرمادي حيث طالب الناس المحافظ ورئيس مجلس المحافظة بالاستقالة بسبب نقص الخدمات والاعتقالات العشوائية والبطالة والفساد.

وقالت محافظة الموصل انها ستتخذ نفس الإجراءات من خلال المظاهرات المدنية.

وكان قضاء الحمزة في محافظة الديوانية قد شهد اكثر تلك الاحتجاجات عنفا في البلاد حيث استمرت من الثالث الى الخامس من شباط وزحف الناس على بناية المجلس المحلي وفي اليوم الاول تجمع الف شخص وقاموا برمي الحجارة على بناية المجلس ما استدعى الشرطة القيام باطلاق النار لتفريق المتظاهرين انتهت المظاهرة بجرح ثلاثة اشخاص واستشهاد آخر نتيجة المشاجرات مع السلطات.

وكان لزاما على الزعماء المحليين ان يقوموا بتهدئة الحشد وانهاء الاحتجاج لكن في يوم الخامس من شباط تم اغلاق الطريق الرئيسي للديوانية بالحواجز بينما اقتحم البعض من المتظاهرين بناية الحكومة ومركز الشرطة وهذه المرة لم يكتف الناس برمي الحجارة لكن استخدموا قنابل المولوتوف ثم قامت الشرطة باطلاق النار فادى ذلك إلى استشهاد شخص وجرح اربعة آخرين وفيما يبدو ان الاحداث في الشرق الاوسط تؤثر على العراقيين حيث تقدمت المشاكل الاجتماعية تقريبا في كل الحالات.

ويبدو ان تلك المظاهرات لقيت دعما من قبل بعض رجال الدين ففي يوم الرابع من شباط قام عدة ائمة للمساجد اثناء صلاة الجمعة بتحذير السياسيين بان عليهم ان يعتبروا بنتائج الاحداث المستمرة في المنطقة.

فقد قال الشيخ عبد المهدي الكربلائي ممثل اية الله السيستاني انه لم يكن هناك عدالة اجتماعية في العراق كما ان رجل دين في كركوك حذر من توسع الاحتجاجات، بينما أدان إماما الكوفة والنجف عمليات اطلاق النار من قبل الشرطة في قضاء الحمزة. وتحدث آخرون عن الفقر والفساد في الحكومة واذا انضمت المزيد من المساجد الى تلك الانتقادات سيشكل هذا مشكلة حقيقية لبغداد حيث تحظى بدعم وتأييد الشارع العراقي.

وكانت تلك الاحتجاجات على خلفية حصول البعض من السياسيين على امتيازات مسرفة في قضايا توفير الامن والسيارات والمولدات الخاصة بهم وكانت معظم تلك الاحتجاجات تتركز على ان ثلثي القائمين بها يعانون من نقص الخدمات وهي المشكلة الاكثر اهمية التي تواجه العراق وبان المحتجين احسوا بان الخدمات مثل الكهرباء والماء اصبحت اسوأ من ذي قبل، الحكومة نفسها فوجئت بتلك الاحتجاجات وهي لا تستطيع التخفيف من غضب الناس فرئيس الوزراء وآخرين قالوا ان امر تحسين الكهرباء قد يستغرق عدة سنوات.

حالة الامن التي تحسنت غيرت تركيز العراقيين بعيدا عن العنف باتجاه الخدمات وسمحت للناس ان يشعروا بالامان الكافي لإظهار اصوات سخطهم علنا دون الخوف من الارهاب.

ان المشكلة في العراق هي ان بغداد لا تستطيع تلبية كل تلك الطلبات وقد تم تشكيل الحكومة لكن تبقى هناك بعض الوزارات لم يتم حسم امرها كما ان ٦ فقط من لجان البرلمان من مجموع ٢٦ لديها رئيس، الحكومة تحاول من جهتها تضمين كل الاطراف في حكومة الوحدة الوطنية وهذا امر يبدو جيدا للناظر ولتقسيم مواقع القوة لكنها في الحقيقة لا تساعد على ادارة البلاد.

■ ترجمة: عمار كاظم محمد

أهالي "الأطراف" يذكرون "المركز" بوعد الإعمار

استطلاع: العراقيون لا يتوقعون تحسن أوضاعهم قريباً

ملف الخدمات لايزال يرهق قطاعات واسعة من العراقيين

□ بغداد/ المدى

يفيد استطلاع أجرته وكالة بابنيوز شارك فيه نحو ٥٠٠ من قرائها أن الأكثرية لا ترى أن الحكومة ستحقق الأمن والخدمات في المستقبل القريب، بينما يرى نحو الثلث من المشاركين ان هناك أملا في أن تلعب الحكومة دورها في انجاز الخدمات واستقرار الأمن.

في ذات الوقت فإن البعض "اقل من ربع العدد المشارك" لم يكن له رأي في الموضوع.

وكانت بغداد ومدن عراقية أخرى شهدت الأسابيع الماضية خروج المئات من الشباب والمثقفين في تظاهرة احتجاجية مطالبين الحكومة بتحسين الخدمات والحفاظ على الحريات العامة في العراق، فيما يسود تخوف من امتداد موجة الاحتجاجات التي تشهدها المنطقة إلى العراق، حيث أعلن رئيس الوزراء نوري المالكي عدم ترشحه لولاية ثالثة.

وحذرت مراكز استطلاع وشخصيات دينية وسياسية من انفجار اذا لم تتم محاربة الفساد وتوفير الخدمات.

ولعل أهم مظاهر الاحتجاج التي حدثت في بغداد تجمهر مواطنين بالقرب من تمثال الشاعر المتنبي على شاطئ دجلة حين رفعوا لافتات كتب عليها شعارات مختلفة مثل "يا سكان المنطقة الخضراء فكروا بغيركم". و"انتبهوا إلى مصير الدكتاتوريات العربية وثورات شعوبها" و"أمانة بغداد تهدر البلايين والعاصمة تنام مع النفايات".

من ناحية اخرى، أكدت مصادر لوكالة انباء المستقبل أن مسؤولين عراقيين يعلمون في دوائر مهمة ببغداد كانوا خارج العراق عندما انطلقت المظاهرات في ناحية الحسينية والنهروان قبل أيام معدودة مطالبة بتوفير الخدمات وتحسين الواقع المعاشي.

وقالت المصادر ان عددا من المسؤولين كانوا في عواصم عربية واوربية عندما خرج ابناء الحسينية والنهروان في مظاهرات تطالب بتحسين الخدمات يوم الجمعة الماضي.

وقال مواطنون في تلك المظاهرات ان هذه المظاهرات خرجت للمطالبة بحقها الطبيعي القانوني المتمثل بتوفير الخدمات التي طالما وعد محافظ بغداد صلاح عبد الرزاق بالعمل على توفيرها.

فيما قال مواطنون من سكنة مدينة النهروان ان مناطقهم تعاني الإهمال منذ ايام النظام السابق وانعدام الخدمات او ترديها والمعاناة مستمرة بل ومتدهورة الى حد لا يمكن التغاضي او السكوت عنه .فالنهروان تعاني من شحة المياه وكثرة النفايات وانعدام الخدمات وانهيار شبكة الصرف الصحي بصورة عامة.

وعلى الصعيد ذاته كرر مواطنون من سكنة ناحية الزهور في منطقة الحسينية مطالبتهم لمحافظة بغداد بتنفيذ الوعود التي طالما وعدوا بها وقالوا بهذا الشأن" طالما وعدنا المسؤولون في محافظة بغداد بتوفير الخدمات لكن طال امد الوعود دون ان يتحقق او ينجز منها شيئا حيث لم نلمس تحقيق أيما شيء على أرض الواقع.

وكان مواطنون قد استذكروا تصريحات سابقة لمحافظ بغداد صلاح عبد الرزاق كان قد وعد فيها خلال توليه منصب محافظ بغداد ان مناطق الحسينية والنهروان ستشمل بالخدمات وقد خصصت مليارات الدنانير دون ان يتحقق شيئا من تلك الوعود حتى الان رغم مرور قرابة أربعة أعوام على توليه منصب محافظ بغداد.

وكانت شخصيات عشائرية حذرت خلال مؤتمر عقد في الديوانية من مغبة تجاهل حقوق المواطنين، فيما أفتى رجال دين بحق الشعب في الثورة على الحكام الذين لا يستطيعون توفير أبسط مستلزمات المعيشة.

وقال نبيل الصكبان إن المؤتمر يعقد على خلفية الأحداث التي شهدها قضاء الحمزة الشرقي قبل يومين، وناقش أهم المستجدات التي شهدتها المحافظة.

وما زالت البنية التحتية العراقية في حالة مزرية. ويعاني العراق من انقطاع مزمن لخدمات مياه الشرب والصرف الصحي والكهرباء.

وبينما يمثل الاحباط العام تحديا للحكومة مع خروج العراق من حرب طائفية فانه تحرر بالفعل من حكم استبدادي يسعى محتجون في دول أخرى مثل مصر للتخلص منه.